الإستراتيجية الإسلامية فى التنمية

د. عبد الحميد الغزالى (*)

١ - طبيعة الاقتصاد الإسلامى :

من الأخطاء الشائعة القول بحيادية على الاقتصاد الوضعى، وبُعده عن الاعتبارات القيمية والأخلاقية ؛ تأكيداً لصيغته المادية، واهتمامه الأكثر بالأشياء.

فالتاريخ يعلمنا أن فكر جميع الأنظمة التى عرفتها البشرية، وممارساتها العملية، لابد وأن تتأثر بصورة أو بأخرى بالقيم، ولكن القيم فى الفكر الاقتصادى الرأسمالى، والاشتراكى، تُعد إطاراً خارج ميكانيكية النظام، بينما فى الاقتصاد الإسلامى: تُعد الاعتبارات القيمية أو الأخلاقية متغيراً داخلياً أساساً فى النظام، بل تعتبر القيم الإسلامية المحرّك الأساس لفعاليته، فهو اقتصاد محمل بالقيم وليس - بالقطع - محرراً منها.

فنحن - هنا - أمام اقتصاد دينى، أو دين اقتصادى، أو اقتصاد إنسانى، وليس هذا تلاعباً بالألفاظ، وإنما لتوكيد حقيقته، كون الاقتصاد الإسلامى جزءاً من كل، يترابط ويتفاعل ويتكامل فى تناسق وتوازن مع بقية الأجزاء المكونة للإسلام، من عقائد وأخلاق وعبادات وبقية المعاملات كدين ونظام حياة شامل وكامل، يحكم بضوابط الإسلام، ويسير وفقاً لأحكامه، فهو - بحق - علم البحث عن الأرزاق المقدرة وفقاً للضوابط الشرعية ؛ ولذلك يطلق عليه: الاقتصاد الدينى Religions Economics، أو الاقتصاد الأخلاقى Ethical Economics، أو الاقتصاد الإنسانى Humanomis.

ومن ثم، يستند هذا العلم فى تحليله على الإنسان الأخلاقى واقعياً، وليس على الرجل الاقتصادى نظرياً كما فى نظرية الاقتصاد الرأسمالى، أو الترس الاجتماعى

(*) الأستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة.

أيديولوجيا كما فى النظام الاشتراكى، وعليه يقوم الاقتصاد الإسلامى على ركيزة أخلاقية واضحة، تهدف إلى الاهتمام الأكثر بالناس.

٢ - خصائص النظام الاقتصادى الإسلامى :

نقرأ - كاقتصاديين - فى بعض كتابات التنمية الاقتصادية القول أن الدول الإسلامية تقع فى مجموعة الدول المتخلفة اقتصادياً، وهذا حق وله أسبابه، ولكنه بالقطع لا يمثل كل الحقيقة.. ثم يستطرد أصحاب هذا الرأى؛ قفزاً إلى نتائج غير مبررة، قائلين إن هذا الوضع يرجع جزئيا - وكأن الموضوعية العلمية تطبق من قبلهم بصرامة وانضباط - إلى بعض المبادئ والقيم والسلوكيات التى ينطوى عليها الإسلام.

هذا النظام الذى طُبق خلال الثلاثة قرون الأولى من التاريخ الإسلامى، كان يعدّ تجربة فريدة من حيث أبعادها المختلفة ونتائجها المحققة، إذ أثبت التطبيق أنه نظام علمى النظرة، إنمائى التوجه، عالمى المحتوى، منفتح الفكر، ديناميكى الحركة، كفء الأداء، مبهر الإنجاز.

فالإسلام لم يقدم ديناً فقط، وإنما وضع نظاماً واقعياً شاملاً، يضبط حركة حياة كاملة على أساس متين وواضح من الكتاب والسنة.

فنحن متخلفون فعلاً.. لا لأننا مسلمون، ولكن لأننا - فى حقيقة الأمر - غير مسلمين، أو مسلمون اسما.. تركنا الإسلام، وبالتالى تخلفنا، أصبحنا فى واقع الأمر دولاً أو دويلات بلا هوية، راحت تتخبط بين الأنظمة الوضعية ذات المرتكزات والمعتقدات الغريبة عنا، على مستوى الفرد والمجتمع، وبالتالى كنا، وما زلنا، مستعمرين، أو مستخربين ومستغلين وتابعين، ومن ثم، كان الانخفاض المستمر فى الأداء الاقتصادى - وفى النهاية - التخلف الذى نعيشة.

فالأنظمة المطبقة فى الدول الإسلامية، إذا جاز لنا أن نطلق عليها مصطلح

"أنظمة"، لا تمت فى الواقع بصلة إلى النظام الاقتصادى الإسلامى، وهذا هو السبب الرئيس لتخلفنا.

فالنظام الإسلامى - بمفاهيمه ومدركاته، وثوابته ومتغيراته، وتوازناته ومحركاته، وحريته وقيوده، وضوابطه وأحكامه، وقيميته وماديته، وتراثيته وتقدميته، وكفاءته وعدالته، وديمومية صلاحه وإنجازاته مكاناً وزماناً - تتمثل غايته فى عبادة الخالق تبارك وتعالى بالمعنى الواسع، والذى يشمل فرض إعمار الأرض؛ تحقيقاً للحياة الطيبة الكريمة، أى توفير تمام الكفاية لكل فرد يعيش فى كنفه.

ولتحقيق هذه الغاية، جمع النظام فى تناغم فطرى وتوازن واقعى دقيق بين الروح والمادة، وبين الشعائر والشرائع، وبين الفرد والجماعة وبين الآخرة والأولى، وحقق التناسق الفعلى بين هذه العناصر، مؤكداً تكاملها لا تنافرها فى عدالة واعتدال، ومحدداً أدوار العمل، وواضعاً الضوابط الحاكمة للأداء؛ لمنع كل الممارسات الخاطئة خلقاً، والمعوقة فعلاً لعملية الاستخدام الأشمل والأكفأ للموارد فى حدود الاستطاعة، وإذا ما حدثت انحرافات، ويمكن واقعيا أن تحدث، فإنها بالقطع وقتية، يصححها الناظم آنيا وذاتيا من خلال رقابة ذاتية متيقظة على الأداء على كافة المستويات، ومن خلال توجيه من الدولة عن طريق دورها المالى والاقتصادى من ناحية، وعن طريق أداء الحسبة من ناحية أخرى، ومن خلال نظام وعقاب محدد يمتد من هذه الحياة إلى الحياة الأخرى من ناحية ثالثة.

وعليه، أقام هذا النظام مجتمع المنتجين المتقدمين، وحقق - فعلاً وعملاً - تمام الكفاية لأفراده جميعاً، مسلمين وغير مسلمين.

وفى مقابل هذا النظام الذى عرفته البشرية من خلال خالقها، عرفت - وضعياً - بعد تجارب طويلة عبر تاريخها نظامين رأسماليين وماديين، الأول يتسم بمادية

رأسماليته من نوع خاص، وهى رأسمالية الطبقة، والثانى يتصف بمادية رأسمالية من نوع خاص أيضاً، وهى رأسمالية الدولة، ومن هنا، عانى كل من النظامين من درجة حادة نسبياً مما جاء أصلاً لمعالجته، وهو الظلم بصورتيه: السياسية والاقتصادية، أى: القهر والاستغلال؛ ولهذا جاءت المحاولات التصحيحية البرجماتية أو الذرائعية لمحاولة التخفيف من حدة هذا الظلم.

وكانت النتيجة تخبط واضح على المستوى الكلى فى النظام الأول (المغربى)، وتخبط فادح على مستوى الوحدة الإنتاجية فى النظام الثانى (الشرقى)، مما أفرز معايير كفاءة رديئة نسبيا، ومعايير قيمية مهملة أو ضعيفة نسبياً، مع اختلاف فى الدرجة فى الحالتين... ولتزايد درجة الرداءة والإهمال فى الحالة الثانية، وانهار النظام الشرقى أمام أعيننا، فى جل الدول التى أخذت به، وما زال النظام الغربى يعانى من اختلال هيكلى فريد من نوعه، يتمثل فى ازدواجية المشكلة الاقتصادية من تضخم وكساد فى الوقت نفسه، وما ظاهرة العولمة إلا محاولة أخيرة، ولا أقول يائسة، لمعالجة هذا الاختلال.

٣ - شروط الاستراتيجية الإسلامية فى التنمية:

بصفة عامة، يمكن القول إن القهر والاستغلال كانا يمثلان الأسباب الجوهرية، أو التربة الخصبة التى نبتت منها الأسباب التفصيلية المسئولة عن مشكلة التخلف، وإن استمرارها من الداخل والخارج، أدى إلى فشل مناهج أو استراتيجيات التنمية الوضعية، والتى ركزت فقط على معالجة غيرهما من الأسباب، من خلال توجهات وآليات مادية واضحة.

ومن ثم، استمرت المشكلة وزادت حدتها خلال الزمن، فكانت - ومازالت - فى واقع الأمر تنمية للتخلف، وتفرخ عن هذا الوضع كنتيجة طبيعية له، وكتفصيل لمجمله

العديد من المشكلات التى تطحن الآن الإنسان وتهدد كرامته، وتبدد قدراته وجهوده الإبداعية، فيعجز بالتالى عن القيام بمسئولية إعمار الأرض، أى: إحداث التنمية.

وفى هذا الصدد، يمكننا أن نقطع بثقة واطمئنان، بأن مسببات التخلف تعد - جملة وتفصيلاً - غريبة عن الاقتصاد الإسلامى فكراً وتنظيماً.. أى: كما هو مفهوم وكما هو مطبق فعلاً، وأن التوجه الإنمائى سمة أساسية لصيقة بفكره وواقعه.

فالاقتصاد الإسلامى يؤكد محاربة الفقر عملاً، ويذمه فكراً، لدرجة أن رسول الله ﷺ تعوَّذ منه وعادله بالكفر، ولذا عمل هذا الاقتصاد على معالجته جذرياً واستئصال آثاره، فجعل العمل جزءاً أصيلاً من العبادة، والتكافل الاجتماعى أصلاً من أصوله الثابتة؛ تحقيقاً لتمام الكفاية، أى: حد الغنى.

وفى ذلك يقول الأصوليون: إن البناء على المقاصد الأصلية يصير تصرفات المكلف كلها عبادات، كانت من قبيل العبادات أو العادات.. فالعبادة هى التى خلق من أجلها الإنسان لم يكن سبيلها - إسلامياً - الرهبنة والتبتل، والانقطاع عن الدنيا، وإنما سبيلها تحقيق إرادة الله سبحانه فى كونه، عن طريق العمل فى إعمار هذا الكون، وعليه، فالتنمية الاقتصادية والاجتماعية فريضة دينية دائمة ومستمرة حتى قيام الساعة.

ويتطلب إحداث التنمية المستدامة والمنشودة أولا وقبل كل شئ تطهير الحياة الاقتصادية من كافة أشكال الظلم، وبالتالى تهيئة المناخ المناسب، لكى يتعامل الناس تعاملاً إعمارياً فاعلاً مع الأشياء.

فبديهى أن الإنسان هو المحرك الأساس للنشاط الاقتصادى، وهو - بالقطع - الكائن الحى المسئول عن مستوى الأداء، والإنسان المظلوم أى: المقهور والمستغل كل لا يقدر حقيقة على شئ، ومن ثم إذا لم يرفع هذا الظلم، ومهما كانت طبيعة الموارد المالية

من حيث الوفرة والتنوع والجودة، لا يمكن لأى شئ ذى قيمة أن يتحقق، ولا يمكن لأية قوة دافعة أو استراتيجية أن تعمل بكفاءة مناسبة، سواء أكانت هذه القوة هى اليد الخفية للحافز المادى، أم اليد المرئية الباطشة للدولة، وسواء أكانت الاستراتيجية هى الدفعة القوية من الاستثمار، أم الجهد الحساس المطلوب من التكوين الرأسمالى، أو غيرها.

وعليه، فيأتى الإسلام - كدين ونظام حياة - لإخراج البشرية مرة أخرى - كما أخرجها من قبل - من ظلمات جاهلية تعيشها، ومن تخبط حياة ضنك تحياها، فجاء المنهج الإسلامى للتنمية ليعيد - كشرعة - الأشياء فى المجتمع الإنسانى إلى فطرتها، وليرد - كمنهاج - قضية التنمية إلى عمادها، وهو: الإنسان.. فالإنسان وفقاً لهذا المنهج، هو أهم وأسمى ما فى الوجود، ومن ثم، فهو بحق الوسيلة الرئيسة والغاية النهائية لعملية التنمية.

ولكى يحقق الإنسان فريضة التنمية المستدامة، اشترط المنهج الإسلامى أن يعمل فى إطار من الأخلاقيات الإسلامية، وأن يكون حقيقة محرراً من القهر والاستغلال، أى: من الظلم بشتى صوره، فهو الإنسان المحترم لذاتيته، والمكرّم لآدميته، الذى ينعم عملاً بالحرية والعدل، وبدون تحقيق هذين المطلبين، بسبب البعد عن شرع الله، لن يتحقق المشروع الإنسانى الممكن فى إعمار الأرض.. ولن يتمكن الإنسان من القيام بتبعة تنفيذ هذا المشروع، ومن ثم يظل التخلف قائماً، وتظل المعيشة الضنك جاثمة على عقول وحقول البشر.

ولكى يحقق هذا المنهج مطلب الحرية، كان مدخله الفكرى هو المدخل العقدى الإيمانى، وهو: التوحيد.. توحيد الإلوهية وتوحيد الربوبية أو توحيد الشعائر وتوحيد الشرائع، ومقتضى التوحيد العبادة، وهى بدورها غاية الخلق، وإقرار العبودية

الخالصة لله سبحانه هُو أشرف تكريم للإنسان، لأنه إخراج له من عبادة العباد إلى عبادة الله وحده، ومن ثم، بالتوحيد يرفع الإنسان إلى شرف العبودية لله ويحرر نهائيا وتماماً من كل عبودية لغيره تبارك وتعالىٰ، ولكى تكون الحرية حقيقية على أرض الواقع، تتعمق فى وجدان الإنسان، وتتجسد فى سلوكه، ولكى يتحقق إعمار الإنسان كشرط مسبق لإعمار الأرض، وتأسيساً على توحيد الذات والأسماء والصفات، خص الخالق تبارك وتعالىٰ لذاته العلية همين يشغلان الجنس البشرى، هما: الرزق، والعمر.. فأطعم الإنسان من جوع وآمنه من خوف، ضامناً رزقه ومحدداً أجله، ومن ثم تحقق للإنسان عملاً وواقعاً مطلب الحرية.

ويتأسس مطلب العدل على حقيقة إيمانية مؤداها: أن المال مال الله، ونحن مستخلفون فيه، وتعنى تبعة الاستخلاف: التمكين من المال، تمكين استعمال أو ملكية انتفاع، والعمل الصالح على تثميره خلال الزمن حتى قيام الساعة، وأداء حقوقه لمالكه الأصلى وللمجتمع فى صورة الصدقات المفروضة والصدقات التطوعية والكفارات وغيرها من النفقات؛ تحقيقاً لعدالة التصرف فيه وإقامة التكافل الاجتماعى، وضماناً لأكفأ استخدام ممكن له خلال الزمن.

وهنا يؤكد المنهج أن الطريق السوى العادل لنماء المال هو طريق الاشتراك الفعلى فى النشاط الاقتصادى، فلا يوجد كسب طيب بدون عرق وجهد ومخاطرة، ومن ثم جاء الإسلام ومنهجه فى التنمية حرباً جادة ومستمرة وناجحة على كل صور الظلم الاقتصادى، أى الاستغلال، من خلال تحريم صريح وقاطع: للربا والغرر، والاحتكار والاكتناز، والإسراف والتقتير، والتطفيف والبخس، والغش والتدليس والنجش، والرشوة والمحسوبية.. وكل صور أكل أموال الناس بالباطل، وكل صور الممارسات الخاطئة فى النشاط الاقتصادى إنتاجاً وتوزيعاً واستهلاكاً.

وبتحقيق شروط المناخ المناسب لقيام الإنسان بتبعة إعمار الأرض، وعلى رأسها الحرية والعدل، كانت الخطوة التالية فى المنهج الإسلامى هى حض الإنسان على أن يتعامل مع الأدبيات الإنمائية وتقنيات التنمية الفكرية بفكر منفتح تماماً، على أساس أن الأصل فى الأشياء الإباحة، وأن الحكمة - بشروطها الشرعية - ضالة المؤمن، بما يتفق وظروف الاقتصاد والمجتمع، وبما يضمن التعامل الكفء والفاعل مع الأشياء؛ تحقيقاً لهدف إعمار الأرض وتقدم المجتمع.

والله الموفق...